استعرض في حديثه لـ(الفضائية اليمنية) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن:

رئيس الوزراء: الثورة اليمنية ورثت العديد من الملفات المعقدة والتشطير كان أكبر فساد شهدته بلادنا

■،، صنعاء/ سبأ/..

أوضح الاخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ان الاستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور الموجودة حالياً لدي مجلس النواب تستهدف رفع الحد الأدنى للأجور على ثلاث مراحل ، بواقع ٥٠٠ر١٢ ريال في المرحلة الأولى و٢٠٠ر١٤ ريال في المرحلة الثانية و٢٠٠ر١٦ ريال في المرحلة الثالثة .. مؤكداً ان هذا النظام من شأنه تحقيق العدالة للكادر الوظيفي العامل في الجهاز الإداري للدولة ، وخلق استقرار معيشي واسري للموظفين.

واشار رئيس الوزراء في الحوار الذي أجرته معه الفضائية اليمنية وبثت الجزء الأول منه مساء أمس ، إلى ان عملية الاصلاح منظومة متكاملة وغير انتقائية وانه ينبغي ان لا يتمترس أي طرف خلف مصالحه لعرقلة الاصلاح الذي يستهدف معالجة الاختلالات وتصحيح مسار المنظومة الاقتصادية والإدارية وإعادة صياغة الوظيفة الاقتصادية للدولة وفق أسس سليمة وحديثة.. موضحاً ان حالة التعافي للاقتصاد الوطني ما كانت لتتحقق لو لم يتم تنفيذ برنامج الاصلاح الشامل الذي ساعد على تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن اليمني كله.

ونوه رئيس الوزراء إلى اهمية الزراعة في توفير الأمن الغذائي.. معتبراً ان مستقبل اليمن الحقيقي هو من خلال النهضة الصناعية وإعادة صياغة التوزيع السكاني بالاعتماد على التجمعات الصناعية.. مبيناً ان اشكالية السياحة في اليمن خلال المرحلة الراهنة ليست مادية وانما اشكالية ثقافية ترتبط بضعف الوعي السكاني تجاه السائح من مختلف الزوايا. واشار إلى ان الحكومة اعدت استراتيجية وطنية لاستغلال الثروة السمكية وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني ، فيما يجري حالياً إعادة النظر في قانون الاصطياد إلى جانب إعادة صياغة الاتفاقيات النمطية للاصطياد بما يحقق المصلحة الوطنية والقيمة المضافة لعملية الاصطياد. وتطرق الاخ عبدالقادر باجمال إلى اللغط وحالة التعبئة الخاطئة والمتعمدة التي مارسها البعض تجاه ضريبة الاستهلاك .. مؤكداً انها لصالح المستهلك بدرجة اساسية ولحمايته من الغش التجاري ، حيث انها تفرض على التجار فتح الدفاتر الواضحة والشفافة عن انشطتهم التجارية وكافة البيانات المتعلقة بالسلع التي يسوقونها ، ولاعلاقة لها بصغار التجار المستهلكين.

وارجع رئيس الوزراء التناقض في الموقف الامريكي تجاه وضع حقوق الإنسان في اليمن إلى حالة الارباك التي رافقت عمل المؤسسات الامريكية عقب احداث الـ١١ من سبتمبر.. مبيناً ان الحكومة قد اعدت تقريراً يوضح كافة الحقائق المتصلة بهذا الجانب، سيتم بثه عبر الانترنت قريباً .. وفيما يلي نص الجزء الأول من الحوار:

لا ينبغي أن يتمترس أي طرف خلف مصالحه لعرقلة عملية الإصلاح

المعارضة لكي تكون «معارضة» لابد وأن تمتلك برنامجاً بديلاً

■ **الفضائية:** من خلال البيانات والتصريحات التي تم تناولها في وسائل الاعلام مؤخراً يلحظ المتابع ان هناك توظيفاً سياسياً للمسألة الاقتصادية من خلال خروج المظاهرات والدعوة إلى الاضرابات والمطالبة برفع اجور بعض الفئات الوظيفية .. كيف تنظرون لمخاطر مثل هذا التوظيف السياسي لهذه المسألة؟.

- **رئيس الوزراء:** من الطبيعي في مجتمعات ديمقراطية ويتمتع فيه المجتمع بحرية كاملة وحقوق شاملة للإنسان ، من الطبيعي ان يجري التعبير السياسي في قضية من القضايا المطروحة في المجتمع اليمني.. لكن هذا التعبير السياسي غير معترض عليه على الاطلاق إلا من زاوية واحدة فقط ، وهي زاوية ان يكون خارجاً عن الحزب وواضحاً وشفافاً في قواعده وصادقاً ايضاً مع جمهوره.. اما ان يفتعل الازمة تحت شعار او تحت دعاية او التشويش وربما الاكاذيب والتصورات الخاطئة بما فيها ايضاً عملية تزييف وعي الناس.. هذا أمر لا يخدم الحقيقة بأي حال من الاحوال وانما تختفي الحقيقة.. تعودنا نحن ان نقول أكثر مما تقول المعارضة لمصارحة الناس.. وتعودنا ان نعقد مؤتمرات صحفية وان نتحدث عن مشاكلنا ، وكان فخامة رئيس الجمهورية واضحاً وشفافاً في اللجنة الدائمة وفي كل المناسبات.. ونقول بوضوح وصراحة ماذا يدور في مجرياتنا السياسية والاقتصادية .. الحوار مفيد

لكن ان يتحاور الناس في الشارع هذا ليس منطقياً وليس تعبيراً عن الديمقراطية على الاطلاق.

■ **الفضائية:** في اطار الحوار ، لماذا لا تتم المحاورة او اطلاق حوار مع المعارضة ربما قد يكون لدى المعارضة برنامج بديل مثلاً؟.

- **رئيس الوزراء:** أصلاً المعارضة لكي تكون معارضة ، لابد ان تمتلك برنامج بديل ، ولو امتلكت برنامجاً بديلاً فينبغي ان تطرح هذا البرنامج للحوار مع الحكومة لتتعاون معاً ويستفيد الناس.. وقد يكون في هذا البرنامج اشياء نجهلها ولكن اشك ان يكون لديهم اشياء لا نعلمها .. البلد مفتوحة

والشفافية موجودة والحقائق منشورة، وليس لدينا ما نخفيه على الاطلاق وبالتالي اتصور ان الموضوع يحتاج مصداقية.. اذا توفرت هذه المصداقية وتوفرت النوايا السليمة لبناء وطن معافى ولخلق وعي اقتصادي واجتماعي وثقافي.. وعي يعزز الوحدة الوطنية ويضعها في موضع المطلق وليس النسبي، ويجعل المصلحة الوطنية العليا فوق كل شيء وقبل كل شيء وبعد كل شيء نستطيع ان نصل إلى ثوابت راقية جداً نتعلم من بعضنا البعض ونصل إلى مستويات من الحوار التي تنفع الناس ولا تضرهم.

■ **الفضائية:** من ضمن الشعارات التي رفعت مؤخراً المطالبة برفع اجور بعض الفئات الوظيفية الا ترون في هذا كله ضرر؟

- **رئيس الوزراء:** نحن ورثنا منذ عشية الثورة اليمنية المباركة سواء سبتمبر أو اكتوبر العديد من الملفات المعقدة .. وورثنا ايضاً اوضاعاً لم يكن استيعابها بسهولة على الاطلاق الا عن طريق عملية سياسية اجتماعية معقدة كثيراً .. ورثنا نظاماً استبدادياً ، ورثنا نظاماً استعمارياً ونظاماً سلاطينياً ودخلنا في متاهات الفتن الاهلية والصراعات الاجتماعية والسياسية وكانت كل مرحلة من مراحل التسوية التي تتم لمعالجة هذا الصراع .. يتم استيعاب الموظفين والكوادر والمشايخ وغيرهم في اطار التوازنات والخروج من الحكومة.. عام ١٩٦٧م جاء الاستقلال وجاء الصراع ولم تمر أقل من سنة فاذا برئيس جمهورية وحكومة تذهب تحت مسمى انهم رجعيون والتقدميون وصلوا.. وبعد فترة وجدوا انفسهم مضطرين لأن يستوعبوا جماعة قحطان مع جماعة سالمين الذين ايضاً تم ازاحتهم وخرجوا مع سالمين ، ثم استوعبوا ، جاءت بعد ذلك في السبعينات مسألة المصالحة .. وجاء ١٣ يناير نفس الشيء.. ثم جاءت الوحدة هذا الحدث الكبير جداً ليستوعب الناس جميعاً.. ولتقول للناس اجمعين انكم جميعاً في حضن هذه الوحدة اليمنية.. وانكم جميعاً مستوعبون وان احداً لن يدفع ثمن اقامة هذه الوحدة.. تم استيعاب الناس جميعاً.. اليوم بعد ١٥ سنة نتحدث عن فساد إداري ، هذا الفساد الإداري .. لماذا لا نقول ان التشطير بحد ذاته كان هو أكبر فساد في البلاد؟.. ثم لماذا لا نتحدث ان هذا الفساد صنعه أولئك الذين يتحدثون اليوم عن الفساد ؟.. جاءت قوائم من كافة الجهات وتحت مسميات مختلفة.. من كل مكان ، ملكي ، جمهوري.. جاء الرئيس علي عبدالله صالح كريماً وحاملاً معه شعار ان الوحدة تجب ما قبلها وبالتالي تم استيعاب اصحاب الـ ٦٠ واصحاب الـ٧٠ واصحاب جبهة التحرير والنضال الشعبي و حرب المناطق الوسطى.. هذا كله حدث وتم استيعاب الناس كلهم وصرف مرتباتهم .. ولم يقولوا عندما سلمناهم مرتباتهم وهم يحاربونا لم يقولوا هذا فساد .. استلموها ثم قالوا ان هذه الحكومة فاسدة.. طيب هذه كلها تراكمت وورثناها.

الآن سنصلح نظام الخدمة المدنية وبالتالي سنصلح نظام الأجور.. ونظام الاجور عندما أعد اقيم على أساس تقييم العملة في ذلك الوقت انه الدينار بـ ٢٦ ريالاً وهذا غير صحيح على الاطلاق .. يعني هذا ان المرتب الذي يصرف للشخص الموجود في عدن ينقص ثلث .. لماذا؟!.. لان البضاعة تقيم بعدن بالشلن وفي صنعاء بالريال والشلن بريال وثلاثين فلس.. وهذا يعني انه دفع أكثر وبالتالي التوازن الحقيقي بين العملة الموجودة في ايدي الناس وبين البضاعة التي يشترونها غير صحيح.. ولكنه قرار سياسي.. انا اتحدى اي واحد من الذين اتخذوا القرار أو الذين ساندوه او الذين فبركوه أو الذين صاغوه انهم اتخذوا قرار ان الريال يساوي ٣ر١ من الشلن وفق قواعد اقتصادية وعلى حسبه نقدية معينة.. لم يحصل هذا .. هذا كله تاريخ وينبغي ان نفهم اننا ورثنا هذا التاريخ واننا الآن نعاني من هذا الميراث السيء بكل صوره .. طيب هذه القوائم كيف جاءتنا ؟.. دخلت في أكثر من قائمة عند الداخلية ، وأخرى عند الأمن وقائمة في المعاهد العلمية وخامسة في المدارس و غيرها أي ان هناك كثيرين جداً بالعشرات في أكثر من وظيفة واكثر من ثلاث وظائف.. موجود الاسم مع رواتب الشهداء والمناضلين وفي الجيش والقبائل والداخلية وغيرها.. هل هذا الوضع سليم؟!

ام انه عنوان للفساد وينبغي ان يزول

■ **الفضائية :** طيب ماذا صنعت الحكومة لمعالجة هذه المسألة؟.

- **رئيس الوزراء:** أولاً الحكومة لم تستطع ان تصلح شيئاً عشية الوحدة بل هي صنعت العكس ، لان المفروض ان تستوعب الناس جميعاً وتجعلهم مرتاحين.. تجاوزنا هذه المرحلة وأتت مرحلة ١٩٩٥م من بين هذه المسائل الاصلاحية هي مسألة الخدمة المدنية والازدواج الوظيفي والخلل والارباك الحاصل في هذا النظام.. كلهم يعلمون ان هذا الموضوع من أشد المواضيع حساسية لانه مرتبط بالبشر .. نستطيع ان نعالج الاسعار وان نعدل هيكليات وان نخصخص هناك ونعيد ترتيب وضعنا هنا .. ونعيد صياغة ما يسمى بوظيفة الدولة الاقتصادية .. لكن هذا المكان ظل التباطؤ فيه شديد لأسباب مرتبطة بالشخصنة ان الكل يعرف عند كشف الأوراق كلها ستبرز الاسماء المزدوجة .. تحتاج إلى شجاعة كبيرة.

بدأنا نعمل على جمع المعلومات وعملنا برنامجاً طويلاً على كل المعلومات التي ينبغي ان نبني عليها قراراتنا .. وهو ما يسمى بالمسح الوظيفي.. المسح الوظيفي تبين لنا مثلاً ان هناك ناس قد خرجوا إلى التقاعد وهم لا زالوا موجودين ..

لماذا موجودين؟!.. ناس اضيف لهم أربعة اعوام من الكفاح المسلح وعملياً هم قبل اربع سنين قد خرجوا ، هؤلاء مزدوجون اذا هم ظلوا.. وهذا شكل من أشكال المقاومة .. انا مناضل كيف؟ طيب انت اخذت ميزة اربع سنين اضفناها إلى خدمتك سواء اثناء الكفاح المسلح أو الدفاع عن الثورة اليمنية السبتمبرية من الامامة... الخ .. السجلات كانت محدودة ببضعة آلاف في صنعاء لمن يعملوا عند الدولة والباقين لا يعملون .. في عدن كل الناس موظفين عندما طلعوا من عدن.. لا يوجد احد بدون وظيفة اطلاقاً.. وبالتالي صارت هناك توازنات غريبة جداً وهذا على سبيل المثال أو النموذج الذي نحن فيه، هكذا نجد واحد خطيب في المسجد وله مرتب من الاوقاف وهو مدرس في المدرسة وله ايضاً مرتب من المعاهد العلمية..

هذه كلها تحتاج إلى جهد من أجل تطبيق نتائج المسح الوظيفي بعد ان استكمل ، ودخلنا في عالم جديد وهو استيعاب الناس بالكمبيوتر.. اليمنيون اسماؤهم وتواريخهم وايام ميلادهم غير معروفة إلى حد كبير.. فدخلنا في متاهة جديدة ، الاسماء المتشابهة ، وطلعنا عشرين الف حالة ازدواج وظيفي معظمهم بياناتهم غير مكتملة وثقافتنا لا تتيح لنا ذكر اسم الأم ناهيك عن الزوجة او البنات.

هذا جزء من ثقافة المجتمع ، هذه كلها تراكمات حصلت ، وجئنا الآن نصلح الوضع.. الاجور ينبغي ان تساوي الحق المطلق في اداء الواجب تجاه الوظيفة. واذكر هنا مثالاً بسيطاً جداً .. قطاع المعلمين هو اكبر قطاع لدينا يكاد يكون هذا القطاع حائزاً على نصف الوظائف.. لان قطاع التربية والتعليم يحوز على ما نسبته حوالي ٢٢٪ من موازنة الدولة.. ويمكن يكون من اكبر الأرقام على مستوى العديد من البلدان رغم ضآلة الموازنة عندنا لكن من حيث النسبة كبير .. اهتمينا بالمعلم باعتبار المعلم هو مفتاح التنمية الثقافية والمعرفية .. ثم جئنا إلى المعلم الآخر في الجامعة واعطيناه كادرا.. كان حينها عندنا جامعتان فقط ، اليوم عندنا ثمان جامعات واحدة منها مشروع جامعة وثمان أخرى.. اصبح هذا الكادر الوحيد يزدوج بين وظيفة حكومية في جامعة صنعاء أو عدن او المكلا وايضاً يعمل كمدرس في الجامعات الاهلية ، ويريد ان يستفيد من الكادر الحكومي ، رغم ان عمله مدرساً في جامعة أخرى .. وأنا الذي صرفت عليه وانفقت عليه من اموال الناس من ضرائبهم وفي الأخير يريد الاثنين ، يريد كادر وهو لم يستكمل عدد ساعات التدريس.. انا لا اتكلم هنا عن الجميع هناك اناس منضبطون يؤدون عملهم وواجباتهم كاملة . نحن ما عندنا اعتراض أو اي مشكلة مع الاخوان في جامعة صنعاء أو أي جامعة أخرى ، المشكلة هي فقط في كيفية الوصول إلى تنظيم الاداء لكل استاذ ، عليه أن يؤدي كذا ساعة في الاسبوع ويأخذ حقه ، بحيث لا يتساوى الناس.

هناك مشكلة مثلاً عندكم الاعلاميين والصحفيين ، خلقنا قانون والقانون اساسا طلع من النقابة.. وجاءت النقابة بعد الانتخابات قالت لا نريده هو من نقابة أخرى.. كان ضمن عملية صراع داخل النقابة.. وكان القانون سيعطيهم حقوقاً جميلة جداً ومتميزة.. ونحن بطبيعة الحال وجدنا الحل الأمثل هو في وضع استراتيجية عامة للاجور، وان كل شريحة من الشرائح تريد ان يكون لديها هيكلية معينة.

■ **الفضائية:** هل هذه الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة ستحل هذه المعضلة أو هذه المشكلة خاصة بالنسبة للشرائح الوظيفية الأخرى غير النخب.. أي الموظف البسيط؟.

- **رئيس الوزراء:** هناك شعار في العالم في بلدان كثيرة عندما تتخذ النظام الرأسمالي أساساً لتطور الحياة العرض والطلب هو الذي يحدد هذه القضية.. لكن العرض عندنا هو عرض خاص وطلب حكومي.. اي اننا لا زلنا بعيدين عن واقع النظام الرأسمالي .. لا زال عدد المستشفيات الخاصة أقل بكثير طلبها ، من طلب الحكومة للمستشفيات العامة.. نفس الشيء في الكليات والمدارس ..

في حقيقة الأمر ينبغي ان نضع استراتيجية للاجور ، أساس الاستراتيجية هو الحد الادنى من الاجور أولاً.. والحد الأدنى من الاجور هو الذي سيصحح المسار الكلي من اول يوم يدخل فيه الإنسان إلى الخدمة الميدانية إلى آخر يوم يعمل فيه.. الحد الأدنى للأجور أول ما طلع اضافوا ١٥٠ ريالاً في بعض الجهات ، الآن وبعد هذا التطور الذي حصل ينبغي ان يكون عندنا حد أدنى من الأجور في المرحلة الأولى ، لانها ثلاث مراحل ٥٠٠ر١٢ ريال أو فئة ، ومن ثم ترفع إلى ٢٠٠ر١٤ريال ، ثم ترفع إلى ٢٠٠ر١٦ ريال في الفئة الادنى ، أي أول ما يلتحق بالوظيفة ولكن هذه الفئة كأساس لاحتساب المعاش وهذه مهمة جداً ، لان هنا انت ترفع حقوق الاسرة لما بعد السقف الوظيفي لتصل إلى ٤٥ و٤٨ الف ريال الحد الادنى.

ولهذا نحن نقول ان هذه هي اصلاحات حقيقية لانك سوف تعمل على جعل الكادر أولاً كله يتمتع بهيكلية واحدة من حيث الحد الادنى للأجور ، وهذا مهمة لصالح العدالة ، بقية الشرائح الأخرى سوف تأتي على طبيعة العمل هناك خطورة في اداء العمل كالمستشفيات والمختبرات في الامراض ونقل الأوبئة.. في المصانع هناك طبيعة عمل معينة .. ايضا العمل الاعلامي غير الذي يشتغل بمكتب وهكذا..

■ **الفضائية:** ما مصير هذه الاستراتيجية؟

- **رئيس الوزراء:** الآن الاستراتيجية تحولت إلى قانون في مجلس النواب ضمن حزمة الاصلاحات الاقتصادية التي قدمتها الحكومة.

■ **الفضائية:** عودة إلى المعارضة.. هناك من يتهم الحكومة بتعمد تصعيد الموقف تجاه المعارضة للبحث عن شماعة لمواجهة ردود الفعل التي قد تحدث في الشارع نتيجة تطبيق حزمة الاصلاحات المزمع تنفيذها قريباً .. كيف تردون على مثل هذا الطرح؟

- **رئيس الوزراء:** أولاً إذا أحسنا التعامل مع شعبنا ومع جمهورنا وصدقناهم القول ولم نزيف وعيهم لن يكون ثمة مشكلة، وسيدرك الناس بكل وضوح انهم سيتمتعون بمزايا افضل عما كانوا عليه، وهنا سآتي إلى قانون المبيعات.. قانون المبيعات هو ليس قانوناً جديدا، هو قانون موجود لكنه لم يطبق ومجلس النواب أقر هذا القانون، لكن ما الذي حدث.. أقره بغير الصيغة التي تقدمت بها الحكومة ، لماذا تدخل الكثيرون من أصحاب المصالح في القانون ؟وبدلاً من ان يدفعوا للحكومة ضريبة أصبحنا احنا ندفع لهم ضريبة للتأمين ، يعني نقصت ايرادات الدولة بسبب تشويه معين حصل في القانون الحالي ولهذا الحكومة جمدت العمل بالقانون وظلينا نتحاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكنت واضحاً في مقابلة لي مع التلفزيون مؤخراً ومع صحيفة ٢٦ سبتمبر وقلت اعطوني أي قانون مطبق بأي مكان أوافق عليه سواء في عمان ، في البحرين، في لبنان أو في أي دولة ، أي قانون ضريبة مبيعات مطبق أنا مستعد اوافق عليه ، ما عندي مشكلة اطلاقاً ولست متعنتا .. انا أريد فقط أن أصلح فئة الضريبة.

■ **الفضائية:** أنت تقول ان القانون هذا قدم من سابق لمجلس النواب وحدث فيه تغيير بينما يعني الحكومة الحالية حكومة المؤتمر الشعبي العام تمثل أغلبية بمجلس النواب وتستطيع أن تقر مثل هذه القوانين؟

- **رئيس الوزراء:** نعم لدينا الاغلبية.. وربما كان في قصور في فترة سابقة عن ايضاحات كثيرة للناس حول هذا القانون اليوم في تفهم ، أولاً هذا القانون يجعل أي تاجر يصلح ذاته، لا يوجد شيء اسمه تاجر أبوزمبيل لابد يكون لديه دفاتر مضبوطة ، حتى اعرف البضاعة سليمة أم بضاعة مغشوشة ، واعرف هل السعر فوقها أو غير موجود ، معروضة أمام الناس عرض جيد أو مخفية لانها مهربة .. هذه هي الاشكالية لاغير، ثم انها ضريبة مبيعات بما معناه ان الذي يشتري هو يتحمل الضريبة لايوجد مشتر يتحمل ضريبة نيابة عن الآخرين .

■ **الفضائية:** الطرح هذا ان الضريبة هي لصالح المستهلك هناك من يطرح ان هذا القانون يضاعف النفقات على المستهلك في الوقت الذي ما تزال الاوعية الضريبية في اليمن غير مضبوطة بشكل دقيق ما تعليقكم؟

- **رئيس الوزراء:** لان هناك عدداً من السلع الكثيرة المعفية من الضريبة لصالح المستهلك الضعيف، بينما المستهلك الكبير الذي يعمل عزومة كبيرة ويبذخ هذا سيدفع اكثر أما الذي حيا الله على قدر حاله مع اسرته لن يخسر شيئاً، وهنا المشكلة البذخ والمظاهر وغيرها .. هي التي تجعل البعض يشعر ويصرخ انه خسران ، نحن مجتمع غير اقتصادي ولانفكر بعقلية اقتصادية وميزان اقتصادي صحيح.. ولابد ان يكون هناك اقتصاد منزلي راسخ وثابت في ظل وعي وثقافة عند الناس.

■ **الفضائية:** إذاً نحتاج إلى وقت حتى يخلق هذا الوعي؟!

- **رئيس الوزراء:** نعم ، لكن لا يمكن ان تؤجله ولابد ان تبدأ لإيجاده ، وغير ممكن ان تطلب من ولد صغير مباشرة ان يقرأ ويكتب ولكن علمه أولاً الف وباء وتاء وثاء حتى تصل إلى ياء ثم بعد ذلك سيعرف يقرأ ويكتب الحروف إلى آخره، وبالتالي المعرفة تبدأ معرفة وثقافة عميقة في أوساط المجتمع وحتى النظام يجد ذاته ، معرفة القانون لا يمكن اصلاح هذا الوضع عبر القانون بان تطبقه خلال ٢٤ ساعة .. لابد أن تأتي بشيء من الترغيب وشيء ايضاً من الترهيب .. والصعوبات التي يواجهها رجال التنظيم والادارة في التطبيق موجودة لكنها أي القوانين أنفع على المدى الطويل وأنجح.

■ **الفضائية:** استاذ عبدالقادر عودة إلى موضوع الاصلاحات الاقتصادية .. بعد قيام الوحدة المباركة بطبيعة الحال تردد هذا المصطلح ، لم يكن يعرف قبل الوحدة مصطلح الاصلاحات الاقتصادية والكثير يعتقد انه جاء كنتاج لاصلاحات سياسية شاملة غيرت وجه النظام واسلوب الحياة السياسية في الوطن، لماذا لم تشرع الحكومة الأولى لدولة الوحدة في تطبيق هذه الاصلاحات؟.

- **رئيس الوزراء:** الحقيقة أولاً كانت الوحدة اليمنية هي اكبر اصلاح حصل في تاريخ اليمن ككل وكان هناك حديث عن اصلاحات في الجنوب والشمال ، وفي اوراق مطروحة في ذلك الوقت ، أي ان الاصلاحات كانت مطروحة لكن الذي اجل الاصلاحات هو قضية التشطير الذي لم يجعل الاصلاحات تمضي لانك ستصلح على ماذا؟

انا كنت وزير صناعة بمجرد أن أفكر بمصنع اعمله هذا المصنع في عدن يحتاج إلى مستهلك اي إلى سوق قدره ٣ ملايين هذا السوق ليس موجوداً لأن التشطير حال بين قيام هذا المصنع.. كذلك ايضاً عندما فكر البعض في قضية اصلاحات فكروا بها من جانب واحد ، محاولات لاصلاحات حزبية داخلية، أصلاً الأمور متدهورة في العلاقات الحزبية ، لأنه الحزب الواحد يتصارع مع بعضه البعض وأضيق من كذا بكثير ، لانها ايضاً قد كانت هي جزء من عملية حرب دارت ، ولذلك ومباشرة بعد الوحدة قلنا بكل وضوح ان قيام الوحدة على اساس التصالح مع الذات الداخلية والتصالح مع الآخر والتسامح ينبغي أن يسود ويستمر من اجل ان تسير الأمور بشكل جيد ، ومن أجل أن تأتي الاصلاحات لان الاصلاحات لا تأتي إلا بوضع مستقر.. وليس في مناخات متوترة أو أجواء معيقة.

الوحدة طبعاً عملية تاريخية حملت معها نوعاً من انواع التقاسم هذا التقاسم ايضا وضع نفسه في طريق عدم الاصحاح كحجر عثرة أمام الاصلاح، ، بل وليس حجر عثرة فحسب ، ولكنه اي التقاسم أسس عملية من عمليات الفساد، ثم جئنا حزبياً بعد ذلك وأسسنا أيضاً هذه المسألة عن طريق الحزبية كل واحد تمحور، الاصلاح تمحور لم يظهر في السلطة ، يريد أكبر عدد ممكن من اعضائه أن يدخلوا في عملية توزيع السكر والرز والدقيق والقمح.. أي خضعت للتوزيع الحزبي ونحن نعرف القصة كلها ، حتى أثناء حرب ١٩٩٤م كانت محددة لحزب من الاحزاب هو الاصلاح ، أراد ان يتم التوزيع عن طريق اصحابه عيش الناس وأكلهم .. وخرج لنا طابور مما يسمى ممثلي المناطق وممثلي الحزبية هذا هو جزء من عملية فساد ، ماحد يقول عندها لا ..

إذاً نحن الآن في وضع جرؤنا بعد ١٩٩٤م ان نقوم بعملية اصلاح ونضع الاصلاح ونتفق عليه ونمشي فيه ، وهذه الاصلاحات الآن ، لانريد ان نتكلم كثيراً عن التواريخ وعن كيف مشينا مع بعض وكيف اجتمعنا نحن والاصلاح وكيف دافعنا معاً عن هذه المهمة.. هذه موجودة للتاريخ في التلفزيون، في الاذاعة، في الصحف، في كل شيء حتى في الاتفاقيات الثنائية سواء اتفاقية التحالف بين المؤتمر والاصلاح أو اتفاقية التنسيق أو اتفاقية الائتلاف الحكومي لما بعد ١٩٩٤م.

نقول اليوم نحن متفقون تماماً ان الاصلاحات هي منظومة متكاملة ، وعندما نقول منظومة متكاملة معناه ، عندما نأتي إلى نقطة معينة تمسني أو تمسك أقول لا هذه ليست ضمن المنظومة.. ثم ان الاصلاحات ايضاً ليست محكومة بنظامك السياسي ، هي الان في هذه اللحظة ، محكومة ايضاً بجملة من المؤثرات الخارجية الكبيرة وعلى رأسها عمليات التأثير الاقليمي على اجواء التنمية والتأثير الدولي وكذلك التعقيدات التي تمر بها البلاد في عمليات مثل عمليات الارهاب التي جاءت لنا وليست لها علاقة بالمجتمع اليمني ، ولا المجتمع اليمني له علاقة بها، ولا قيمه ولا اخلاقه ولا شيء من هذا القبيل .. هذه الاجواء نفسها دون شك تعيق عملية التنمية والاصلاحات .. انفجار في ابين ، خطف سياح ، انفجار يو أس كول في عدن، انفجار ليمبورج في المكلا، تمرد هنا وإقلاق للأمن هناك.. هذه كلها ايضاً تجعل عملية الاصلاح عملية معقدة لانها تلفت نظرك إلى الخطف ، ثم تخرجك إلى خط آخر لتعالج هذه المشكلة بمادة أخرى لتصحيح ما جرى، نحن الآن في وضع بعد الانتخابات قلنا ان الاصلاحات ينبغي ان تكون حزمة متكاملة غير مجزأة ، أولاً قلنا إصلاح الخدمة المدنية وإعادة الهيكلة للاجور ، واستراتيجية للأجور لننهي فيها طابوراً من البشر الذين فعلاً غير متساوين في الحقوق ، أقولها صراحة لأنه الطبيب الذي يحصل على الدكتوراه يروح المستشفى يلاقي ثلث أو ربع الطبيب الذي يعين استاذاً في الجامعة ..

النقطة الثانية ايضاً اصلاح الجمارك، احنا لكي نصلح الجمارك وننزلها إلى ٥٪ معناه انا في خلال هذه العملية الاصلاحية أعطيت تعويضاً للمستهلك وخفضت الجمارك ومنعت في نفس الوقت التهريب والغش وأوجدت صناعة نظيفة للسوق وسمحت بحرية كاملة للتنافس .. هذا ايضاً ضمن الاصلاح، واصحاب المصالح هم الذين يدعون انهم يدافعون عن المستهلك ويدعون المحافظة على حقوق الآخرين ، واغرب حاجة ان يوجد تجار يتظاهرون لصالح المستهلك ، هذا شيء غير موجود في العالم إلا في اليمن ، ويعتبرون أن الاكذوبة الحزبية ستنطلي علينا.. القصة حزبية ما لها علاقة بضريبة ولا غير ضريبة ، بس استغلوا وعي الناس المحدود ، ومنذ متى كان التجار يدافعون عن مصالح المستهلك ، لم يحصل مثل هذا الأمر في النظام الاشتراكي ولا الرأسمالي.

■ **الفضائية:** في إطار هذا الاستغلال السياسي الذي تطرحه .. أثناء مشاركة حزب التجمع اليمني للاصلاح في حكومة الإئتلاف في عام ١٩٩٤م الم يكن شريكاً اساسياً في وضع القاعدة الأساسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي؟

- **رئيس الوزراء:** الاصلاح سيتم بوجود الاصلاح كحزب أو بوجود المؤتمر وحده.

■ **الفضائية:** لا لا أنا أسأل هنا ألم يكن هو شريكا أساسيا ووافق على هذه الاصلاحات ؟

- **رئيس الوزراء:** نعم .. أقول نعم وبكل وضوح كان للإصلاح رأي نابع من عدم تجربته في الحكم أول مرة يشارك في الحكم ، مع المؤتمر ووافق لعدة أسباب .. أولاً أنه حريص على ان يبقى في السلطة والشيء الثاني حوارات كثيرة بذلت من قبل المختصين ومن قبل ذوي الخبرة من المؤتمر الذين عندهم خبرة طويلة في المالية العامة وفي النقل وعلاقات الانتاج والاستهلاك والتوزيع وفي العلاقات الخارجية كلها هذه شرحت وأوضحت الكثير حتى وصلنا إلى ان نقنع الاصلاح ليتفهم الموقف لاننا في حالة انهيار اقتصادي انا عندي ٩٠ مليون دولار فقط في البنك المركزي عام ١٩٩٤م اليوم عندي خمسة مليارات دولار فاصلة اثنين من اين جاءت هذه الاموال؟!! كان لدينا وعلى مدى ٤٠ سنة أي منذ قيام الثورة بالكثير ٤ آلاف كيلو متر اسفلت اليوم لدينا ١٢ الف كيلو متر، من اين جاءت ؟ من اموال عملية الاصلاحات ، كان لدينا ٢٥٠ الف خط تليفون إلى قبل اربعة اعوام اليوم لدينا اكثر من مليون من اين جاءت ؟! .. هكذا تسير الأمور ليس فقط سياسة ، كانت المديونية في عام ١٩٩٥م تصل إلى ١١ ملياراً تم إلغاء ٢ر ٧ مليار منها .. واليوم مديونيتنا لا تزيد عن ٦ ر ٦ مليار.

■ **الفضائية:** جميل أنت تتحدث أستاذ عبدالقادر الآن عن نتائج استراتيجية ، تريد أن تقول أن هذه نتائج استراتيجية للاصلاحات الاقتصادية ، توسع شبكة الطرقات، توسع الاتصالات إلى آخره، اشياء من هذا القبيل ، الشرائح الاجتماعية الفقيرة مثلاً هل الحكومة في اطار هذه المصفوفة من الاصلاحات الاقتصادية لديها استراتيجية او سياسة معينة لمواجهة الآثار الجانبية التي قد تصيب المواطن البسيط الذي يشعر بثقل وعبء ذلك؟

- **رئيس الوزراء:** نعم تنبهنا لهذه المسألة ثم نوقشت مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي وقلنا لابد ان نعمل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، وهي التي تعمل الآن وهذا النوع من التعويض يتمثل في صندوق الضمان و الرعاية الاجتماعية ، كانت موازنته مليارين اليوم هي ١٤ مليارا ، بينما اجمالي ايرادات الزكاة لاتزيد عن مليارين .. وعن الزكاة فإن هؤلاء التجار الذين يتحدثون لايدفعون الزكاة وهي ركن من اركان الاسلام ينبغي ان يدفعوها للدولة باعتبارها الجهة التي ينبغي ان تتسلم الزكاة وهناك فتاوى واضحة بهذا المجال ولكن !!!..

■ **الفضائية:** ولماذا لا تتخذ الحكومة اجراءات معينة لدفع الزكاة لانهاء واجبة؟

- **رئيس الوزراء:** واجبة ، لكن الكثيرين يقولون لك هذا يعود للضمير ، ما تقدر تعمل الزكاة مثل الضريبة، فاذا هو يتهرب من الضريبة فما بالك بالزكاة ، المسألة مسألة ضمير وهذه مسألة اساسية، الشيء الآخر أنا لما آتي إلى شبكة الامان الاجتماعي ايضاً انظر إلى مشروع الاشغال العامة الذي نفذ ولديه آلاف المشروعات أليس هذا المشروع شغل ناسا.. ويخلق فرص عمل!! بدأنا بمشروع بسيط قيمته ٢٥ مليون واليوم بعشرات الملايين وموجود في كل مكان ، الصندوق الاجتماعي للتنمية واحد من الصناديق التي نستطيع أن نفخر بها والتي فعلاً نهضت نهوضا غير عادي وفي كل مكان ونعطيه امتيازا لانه من الخدمات الاجتماعية.. اي كل الناس في التربية و التعليم وفي الصحة وفي المياه وفي الطرق الترابية وغيرها وغيرها هل هذه تشغل ناسا؟ نعم تشغل ناسا ، لانه قد كان عندي حالة لم تمر بها بلدان أخرى تتمثل في عودة ٨٠٠ الف إلى مليون شخص بدون عمل جراء أزمة الخليج .. يعني انا لم أواجه مشكلة موجودة واجهت مشكلة طارئة مباشرة لم يكن مخطط لها حيث وصلت البطالة إلى ٣٣٪ . اليوم عندي بطالة ١٨٪ وهذا وضع لا بأس به ومش راضين عنه طبعاً لازم تنخفض البطالة إلى حد كبير، هذه هي التعويضات الآن.. عدد الأسر كبير جداً وصل إلى ٤٠٠ ألف اسرة من الذين نعطيهم من صندوق الرعاية الاجتماعية والآن ايضاً هناك مشروع لاضافة ٢٠٠ ألف اسرة إليه ، يعني سيصبح الاجمالي ٦٠٠ الف اسرة.. ولكننا في هذه المسألة ايضاً لا نريد ان نعطي الناس سمكة ، ولكن نريد ان نعلم الناس كيف يصطادون السمك.. كيف يعملون.. كيف ينتجون.. ولهذا أنشأنا بنك الامل للاقراض الاصغر وأوجدنا مشروع الاستراتيجية ومشروع تنمية المشروعات الصغيرة والاصغر.. هذه ايضاً تعطي قروضا للناس من اجل عندما تكبر البنت مثلاً تعلمها كيف تخيط الملابس وكيف تصنع أشياء مفيدة وكيف تخلق لها دخلا .. وانتشرت هذه الفكرة في بعض المناطق ونجحت في حقيقة الأمر.. هذه هي التعويضات الكلية التي نحن بصدد القيام بها لكي نخفض من اي عملية تحولات داخل الاقتصاد.

■ **الفضائية:** طيب أستاذ عبدالقادر ألا يوجد مثلاً لدى الحكومة استراتيجية لتطوير العمالة اليمنية، يؤخذ دائماً على اليمن انها لديها عمالة لكنها ليست عمالة مدربة ومتخصصة فمثلاً في كثير من المناطق في العاصمة صنعاء وفي بقية المحافظات نجد مجاميع كبيرة في اماكن الاسواق وما شابهها تبحث عن عمل و إذا سألته ان كان يعرف العمل الفلاني يقول لك نعم، لكنه عندما يصل إلى العمل نجده لا يجيد هذه المهنة؟!

- **رئيس الوزراء:** هذا صحيح ولهذا أوجدنا وزارة سميناها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، هذه الوزارة نريدها ان تستفيد من جميع الوزارات الأخرى في مجالات كثيرة التي نجحت في تطوير الكوادر الفنية .. وطبيعي انك عندما تعلم طالبا وطالبة ليكون متعلما.. وبالتالي فانك تأخذه من التعليم الاساسي بدلاً ان يذهب إلى الثانوي - يذهب مباشرة إلى المعاهد المهنية لمدة سنتين ليحصل على الدبلوم .. فاليوم العالم اصبح عندما يطلب عماله يطلب عاملا فنيا يقرأ ويكتب .. لا يطلب واحدا بائعاً فقط ليعمل في الاقمشة أو حمالاً.. اليوم صارت هناك تكنولوجيا لحمل الأشياء .. المشكلة ان هناك شيئا آخر في المجتمع اليمني وهو الموقف من العمل وقيم العمل المهنية.. الآن أنا متأكد ان الذين يريدون حل مشكلة العمالة لديهم ينبغي ان تكون لديهم اولاً ثقافة وقيم عمل أخرى.. وعلى المواطن ان يسعى ويتحرك لطلب الرزق .. فكيف يهاجر من اليمن وهو لم يغادر منطقته إلى صنعاء أو أي مدينة أخرى.. هذا الشيء لابد ان يتغير.. اليوم مدينة المكلا ومدينة عدن مزدحمتان بهؤلاء الناس الذين شقوا طريقهم وعملوا.